

تعيمى إلى كافة الموظفين الخاضعين لأحكام قانون التقاعد
رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته بشأن تنظيم صرف مكافأة التقاعد
والمعاشات التقاعدية عند انتهاء خدمتهم مع الحكومة

لقد صدر القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة وطبقاً لأحكامه أنشئت الهيئة العامة لصندوق التقاعد التي أنيط بها مسؤولية تنفيذ الأحكام الواردة بالقانون، ولقد سعت الهيئة العامة منذ إنشائها إلى خدمة الموظفين الخاضعين لقانون التقاعد وصيانته مستحقاتهم من مكافآت التقاعد والمعاشات التقاعدية عند تركهم الخدمة، ولقد أنشأت الهيئة مؤخراً قسماً للمدفوعات سيتولى مهمة صرف المعاشات الشهرية للحالين على التقاعد أو المستحقين عنهم في مقر الهيئة أو عن طريق البنك وذلك بصرف مكافآت التقاعد بأنواعها المختلفة للموظفين المنتهية خدماتهم مع الحكومة بواسطة شيك يكتب باسم صاحب الشأن والقصد من وراء ذلك هو:
١- تسهيل وتبسيط عملية إجراء صرف الحقوق التقاعدية "معاشات تقاعدية ، مكافآت تقاعد".

٢- اختصار الفترة الزمنية المستغرقة في تبادل المراسلات والمستندات المؤيدة للصرف بين الهيئة العامة والوزارات أو الإرادات المعنية والتي قد يتخللها ضياع الوقت والمستندات المرفقة مع الشيك الخاص بالحقوق التقاعدية للموظف .
٣- أن تكون العلاقة بين الهيئة العامة والموظفين أو المستحقين علاقة مباشرة وذلك نظراً لانتهاء العلاقة القانونية بين الموظف المنتهية خدمته والوزارة أو الإداره التي كان يعمل بها .

وحتى يتسنى للهيئة صرف مستحقات الموظفين المنتهية خدماتهم مع الحكومة في مواعيدها المقررة فإنه يُرجى من الوزارات / الإدارات المعنية موافاة ديوان الموظفين بالبيانات المطلوبة والمستندات الخاصة بهؤلاء قبل شهر على الأقل من تاريخ انتهاء الخدمة ، وسيقوم الديوان بتحويل المستندات إلى الهيئة العامة بعد الإنتهاء من الإجراءات . وسوف تصرف الهيئة الحقوق التقاعدية مباشرة للموظف وتكون بواسطة شيك يحرر باسم صاحب الشأن يستلمه عن طريق قسم المدفوعات بالهيئة في أول الشهر الذي ترك فيه الخدمة .

هذا ونود الإحاطة بأنه سوف يعمل بالنظام ابتداء من أول أبريل ١٩٧٩ .
اشكركم على صادق تعاونكم مع الهيئة كما أرجو التكرم بإبلاغ هذا الأمر إلى المسؤولين في وزارتكم / إدارتكم للعمل بموجبه وأن يعمم على جميع الموظفين لأخذ علم بذلك.

ابراهيم عبدالكريم محمد
وزير المالية والإقتصاد الوطني
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لصندوق التقاعد